الاتجاهات العامة التي تحكمت في مسار الاستيطان خلال فترة تولي حزب العمل السلطة (١٩٦٧ ــ ١٩٧٧)، مدعياً بأن الحكومات المعراخية قد أقامت المستوطنات في الأماكن الخالية من السكان العرب، وفوق «الأراضي الحكومية»، وغير المفلوحة، دون المساس بالأملاك الخاصة. إضافة إلى ذلك فإن هذه المستوطنات قد أقيمت في المناطق التي تتسم بالأهمية الأمنية والاستراتيجية فيذكر أن عدد المستوطنات قد بلغ ٧٦ مستوطنة، وذلك باستثناء مستوطنات القدس، والمستوطنات التي أقيمت بالقرب من خط الهدنة عام ١٩٤٩. ثم يورد معلومات إحصائية حول حجم الاستيطان في المناطق التالية:

غور الأردن: ٢١ مستوطنة؛

منطقتي بيت لحم والخليل: ٧ مستوطنات؛

هضبة الجولان: ٢٥ مستوطنة؛

رفح وغزة: ١٧ مستوطنة؛

شرم الشيخ: ٣ مستوطنات.

أماكن متفرقة: ٣ مستوطنات.

وتصنف هذه المستوطنات من ناحية طبيعتها إلى: ٥٤ مستوطنة قروية؛ ١٢ مستوطنة ناحال؛ ٦ مستوطنات بلدية و٤ نقاط مدينة (ص ٦٦).

وقد بلغت مساحة المنطقة المزروعة من قبل المستوطنين في هذه المناطق، في العام ١٩٧٦، ١١٨ ألف دونم، منها: ٥٥ ألف دونم في الجولان؛ ٤٥ ألف دونم في غور الاردن؛ و١٨ ألف دونم في مشارف رفح (من ضمن ٦٠ ألف دونم صادرها الجيش الاسرائيلي من البدو في منطقة رفح). وقد استصلحت الكيرن كاييمت معظمها من أجل الزراعة. وخلال السنوات العشر الأولى للاحتلال، قامت الكيرن كاييمت باستصلاح ٢٠٠ ألف دونم إضافية لصالح المستوطنات الجديدة، كما أقيمت شبكات الري والآبار، ومدت شبكات الكهرباء للمستوطنات (ص ٦٤).

وبلغ عدد المستوطنين في العام ١٩٧٦ نحو ٧ آلاف مستوطن ينتشرون على مساحة تزيد على ٣ ملايين دونم من مجموع ٧,٣٠٠,٠٠٠ ملايين دونم. تشكل المساحة الكلية للمناطق المحتلة، وفي نهاية عام ١٩٧٧ بلغ عدد المستوطنين ١١ ألف مستوطن كما بلغت قيمة الاستثمارات في المستوطنات خلال الأعوام ١٩٦٧ ــ ١٩٧٦ نحو ٢,١ مليار ليرة اسرائيلية، ووصلت قيمة الانتاج الزراعي للمستوطنات في عام ١٩٧٦ إلى نحو ٢٦٠ مليون ليرة اسرائيلية (ص ٦٥ و٦٦).

ويناقش المؤلف في هذا القسم من كتابه مسألة الاستيطان في غور الاردن في ضوء مشروع الحكم الذاتي إذ يقول: «هبط مشروع الحكم الذاتي على مستوطنات الغور، وهي ما زالت في بداية تكوينها وحاجتها للدعم... إن مشروع بيغن الذي اقترحه، والسياسة الاستيطانية المنفذة من قبل الليكود، قد أدّيا إلى تجميد الاستيطان في الغور...» (ص ٨٠). ومن وجهة نظر المؤلف، فإن مشروع الحكم الذاتي قد أثار سلسلة من المشاكل المعقدة بالنسبة لمستوطنات الغور وأراضيه، منها ما يتعلق بأملاك الغائبين التي أقيمت عليها المستوطنات، ومنها ما يتعلق بالجهة التي ستتولى صلاحية السيطرة على الأراضي ومصادر المياه، وشبكات الاتصال والمواصلات وغيرها. ومن هذا المنطلق يعتبر المؤلف أن المشروع المقترح يشكل خطراً على مستقبل الاستيطان في غور الاردن متجاهلاً الزخم الاستيطاني الذي بدأ منذ تولي بيغن للسلطة، ومتناسياً المشاريع الاستيطانية التي اقترحت بشأن غور الاردن، وأبرزها، مشروع إحاطة مدينة أريحا بالمستوطنات. ومخاوف المؤلف نابعة من كون مشاريع الليكود تشكل خطراً على المشاريع الاستيطانية السابقة وخصوصاً تلك التي أقيمت في ضوء مشروع آلون، لكنها لا تشكل خطراً على الاستيطان بحد ذاته بل تدعمه وتعززه على حساب الأرض العربية.